قال الله تعالى " يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً

الأية(85)من سورة الاسراء

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية

تخصص :اقتصاد دولي

بعنوان

سياسات المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على واقع الأمن الغذائي في الدول النامية (الجزائر)

من إعداد الطالبتين:

- حياة رابحي
- البتول قنة

تحت إشراف الأستاذ:

* شيخي محمد

السنة الجامعية:2012-2013

لحمد لله الذي هدانا الى هذ لنهتدي لولا ان هدانا الله

لهمل المتواضع الى من ف حمان {وبال }

ن لجنة تحت قدميها ومن من أجلي حتى

تادرة على انجازكل

أصل الى ما أتمنى {أبي

كان ندا لي في

لعزيز ح

بدمن أن انسى {ة

جميع خط

لها {يا ا و ر

و ح }

لو بالله

نع

ل

الاهداء

أهدي هذا العمل الى :

الشمعة التي تذوب و غمرت قلبي بالحب و الحنان وشجعتني وجاهدت لاجلي بكل غال

{أمي الغالية}

أغلى رمز الثبات وقدوتي في الحياة و ناصحي و مرشدي من انتظر هذه اللحظة وكان سببا

في نجاحي {والدي العزيز}

اخوتي الاعزاء:{ سفيان- ناصر-نورة و جميع الأهل و الاقارب}

جميع الأصدقاء ومن جمعني معهم طريق العلم والمعرفة

رابحي حياة

تشكـــــرات

{ اللهم أوزعني أن أشكر نعمتك التي انعمت علي و على والدي.....}

نشكر الله الذي لا يعد فضله و لا تحصى نعمته ونحمده عزوجل على أنه وفقنا لانجاز هذا البحث .....

نتوجه بخالص الشكر الى كل الاساتذة المحترمين الذين تعبوا وكدوا من أجلنا

نسأل الله ان يجازي صبرهم وجهودهم في ميدان حسناتهم

كما لا ننسى الاستاذ المشرف { شيخي محمد } الذي نتقدم له بجزيل الشكر حيث لم يتوافى لحظة عن تقديم النصح و الارشاد من اتمام هذا العمل

كما نتقدم بشكر الى كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد و لم تسع هذه الصفحة لذكرة فهو ان شاء الله مدون في صحائف الرحمان

الفصل الأول

سياسات المنظمة العالمية للتجارة

الفصل الثاني

المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر

المقدمة

المرجع

الخاتمة

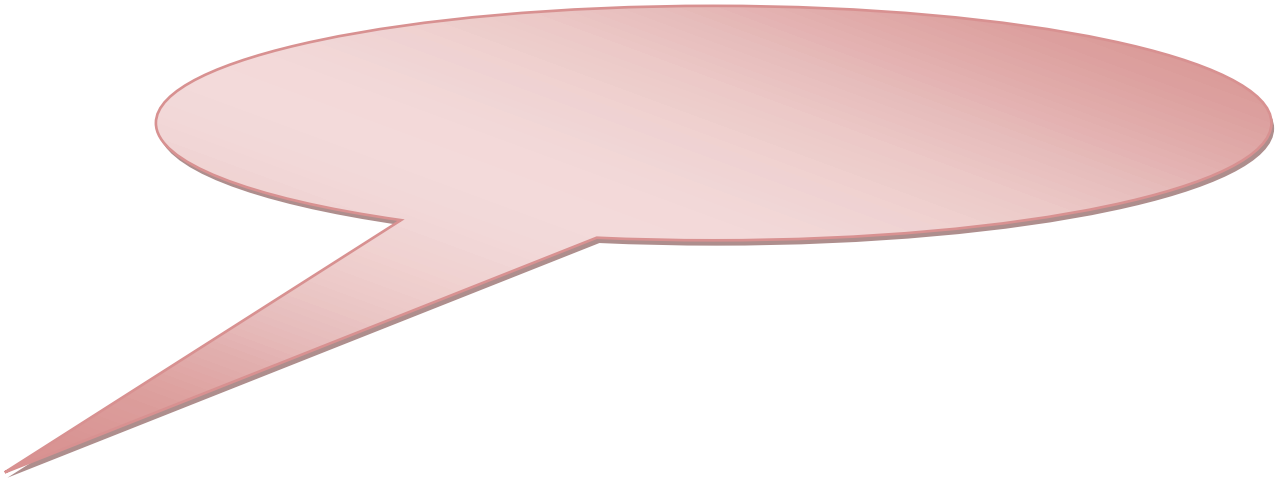

الفهرس

سياسات المنظمة العالمية للتجارة و تأثيرها على واقع الأمن الغذائي في الجزائر

المقدمة العامة:

الإشكالية : يعتبر القطاع الغذائي موضوعا بالغ الحساسية في البلدان النامية و البلدان المتقدمة و في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة التي تشهدها الساحة العالمية و التي تحدد مستقبل التجارة العالمية و المتمثلة بإجراءات المنظمة العالمية لتجارة فما هو تأثير المنظمة العالمية لتجارة على واقع الأمن الغذائي في الجزائر.

الفصل الأول : سياسات المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الأول: ما هي المنظمة العالمية للتجارة .....

المطلب الأول: نشأة و تعريف المنظمة العالمية للتجارة.....

المطلب الثاني: مهام المنظمة العالمية للتجارة.....

المطلب الثالث: هيكل المنظمة العالمية للتجارة.....

المبحث الثاني: من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة.....

المطلب الأول: مبادئ الجات و جولاتها.....

أولا: مبادئ الجات.....

ثانيا: جولات الجات.....

المطلب الثاني: نتائج و دراسات مختلفة لتأثير الجات على اقتصاديات الدول النامية

المطلب الثالث: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة.....

أولا: المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة.....

ثانيا: المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف سويسرا .....

ثالثا: المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل .....

رابعا: المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة قطر.....

خامسا: المؤتمر الوزاري الخامس في كاتكون المكسيك .....

سادسا: المؤتمر الوزاري السادس في بهونكونغ الصين.....

الفصل الثاني: المنظمة العالمية للتجارة و تأثيرها على واقع الأمن الغذائي في الجزائر

المبحث الأول: مساهمات قطاع الفلاحي في التنمية في الجزائر.....

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي.....

المطلب الثاني: تعريف الاكتفاء الذاتي الغذائي.....

المطلب الثالث: أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية في الجزائر.....

أولا: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر .....

ثانيا: مساهمات القطاع الزراعي في الجزائر.....

المبحث الثاني: تأثير المنظمة العالمية للتجارة على واقع الأمن الغذائي في الجزائر

المطلب الأول: اثار انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الملف الغذائي.....

أولا: الأثار الايجابية للانظام.....

ثانيا: الأثار السلبية للإنظمام.....

المطلب الثاني: الاستراتيجيات المقترحة للحد من الأثار السلبية.....

أولا: أسس تنمية القطاع الغذائي بالدول النامية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة.....

ثانيا: ضرورة إرتفاع دخول المستهلكين كضرورة التنمية للقطاع الغذائي.....

الخاتمة .....

المراجع و الملاحق

المـــــقـدمة

يحتل القطاع الغذائي مكانة هامة في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة و الدول النامية كونه يساهم في حياة الانسان ،و يعتبر الغذاء فيها ليست مجرد قطاع انتاجي بل هو نمط متكامل ينبغي الحفاظ عليه ،لأن الغذاء ليس مجرد سلعة قابلة للتجارة فيها السيارات و الحواسب الشخصية حيث ينتجون كيفما ينتجون بدون أن يحدث ذلك فرقا بل إن الغذاء نشاط متعدد الوظائف، و مصدر انتاج حيوي و أساسي ،حيث لا يمكن أن تتأسس الأحكام حول التجارة في الغذاء على اطار تحرير التجارة إذا ما كان واجبا حماية سبل الرزق في الريف ،و لذلك فان تحرير التجارة في المنتجات الغذائية بين الموضوعات المهمة على رأس قائمة جدول أعمال اصلاح التجارة المتعددة الأطراف. قطرا لم لحق به من تشوه كبير بسبب حشد أنواع من اجراءات الدعم السارية في البلدان المتقدمة، و من الواضح أن إلغاء هذه الاجراءات سيجعل نظام التجارة العالمي أكثر كفاءة، و يفيد كثيرا من البلدان و بالمقابل يضر ببعض البلدان نتيجة لتحرير التجارة خاصة تلك التي تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات من المنتجات الغذائية ،لقد أصبح واضح أن النتائج السلبية لتحرير الغذاء على الدول النامية الناتجة عن المنظمة العالمية للتجارة واقعة لا محال ،حيث أن أثار التحرير الغذاء على الدول النامية ،فيها السلبي ،و فيها الايجابي ، لكن غالبية الاثار السلبية مؤكدة الوقوع ،غالبية الأثار الايجابية احتمالية و أقرب إلى الفرص التي قد يتسنى للدول النامية الانتفاع بها او لا يتسنى لها ذلك بحسب ظروفها ،و سوف تختلف من دولة إلى أخرى.

و من خلال هذه المقدمة سنتطرق إلى الإشكالية التالية:

يعتبر القطاع الغذائي موضوعا بالغ الحساسية في البلدان النامية و البلدان المتقدمة و في ظل التغيرات و التحولات الاقتصادية الراهنة التي شاهدتها الساحة العالمية و مستقبل التجارة العالمية و المتمثلة بإجراءات منظمة العالمية للتجارة.

- فما هو تأثير المنظمة العالمية للتجارة على واقع الامن الغذائي في الجزائر؟
- و ما هو أثار نظام الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة على الملف الغذائي ؟

الفرضيات:

1 - المنظمة العالمية للتجارة و سياساتها المنتهجة على المؤتمرات
2 - مدح طبيعة وخصائص الملف الزراعي و موقعه في الجزائر
3 - ما هي مختلف الأثار التي سوف تواجهها الجزائر

حدود الدراسة:

دراستنا ستنحصر في إبرام مفاهيم حول المنظمة العلمية للتجارة و أهم التطورات التي مرت بها و التحولات المترتبة عن المنظمة العالمية للتجارة و أثرها على الأمن الغذائي

أهداف الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في أن للأمن الغذائي أهمية بالغة لكونه أحد أصعب الملفات في التفاوض في المنظمة العالمية للتجارة. فالمسألة الغذائية أصبحت تشكل عقبة حقيقية في وجه التوصل إلى إبرام الإتفاقيات التجارية بين مختلف الأطراف في المنظمة العالمية للتجارة، و أحد أكبر أسباب فشل المؤتمرات الوزارية.

إلى جانب أهمية الموضوع بالنسبة للتفاوض متعددة الأطراف و انعكاساته المباشرة على إقتصاديات الدول النامية و باقي مسارات التفاوض ذات الصلة مثل السلع الغذائية و الزراعية

أهمية الدراسة بالنسبة للقضايا التنمية لقطاعات واسعة داخل البلدان النامية منها التنمية الريفية، الصناعات الغذائية و قطاع التصدير و علاقتها الوثيقة بالاستقرار الاجتماعي و السياسي لهذه البلدان، تأثيراته مباشرة على الجزائر التي تعتبر من البلدان المستوردة للغذاء كما تعاني من عجز هيكلي في الانتاج الزراعي ظل هاجسا بالنسبة للسلطات العمومية ، و لكن للجزائر فرصة مواصلة جهود الدعم التي تقرها قواعد المنظمة العالمية لتجارية ، خاصة ما تعلق بالدعم الداخلي و حماية النشاط الغذائي من المنافسة الخارجية.

- محاولة إبراز الاطار المفاهيمي للمنظمة العالمية للتجارة
- التعرض لأهم التحولات و المؤتمرات الوزارية التي مست هذه المنظمة
- معرفة مدى إستفادة هذا القطاع من مزايا المنظمة و قدرته على التكيف معها

المداخل المنهجية للدراسة:

استعنا في هذا الموضوع بالمنهج الوصفي التحليلي في أقصى وجهات النظر.

مبررات الدراسة:

أسباب الدراسة نجزئها إلى:

ذاتية: الفضول العلمي والرغبة الشخصية في الموضوع

محاولة التعمق في الموضوع

موضوعية: الأهمية البالغة لهذا القطاع في الحياة الاقتصادية

تقسيم الدراسة :

لقد اتبعنا في بحثنا هذا التقسيم التالي:

مقدمة و فصلين، فالمقدمة عرضنا فيها أهمية الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الغذائية العالمية الراهنة ، أما الفصلين فكانت كالتالي:

الفصل الاول: سياسات المنظمة العالمية للتجارة

الفصل الثاني: المنظمة العالمية للتجارة و تأثيرها على واقع الأمن الغذائي في الجزائر

صعوبات الدراسة:

ان الصعوبات المواجهة أثناء اعداد البحث هي قلة المراجع المتخصصة في الأمن الغذائي و أن وجدت فهي تركز على الجانب التقني كما كانت هناك صعوبات في الحصول على الارقام المتعلقة بالنشاط حيث تجدها في غالب الأحيان غير دقيقة و متضاربة ،كما أن حداثة الموضوع (الامن الغذائي و علاقته بالمنظمة العالمية للتجارة) صعب من تناوله بالتحليل و التقسيم.

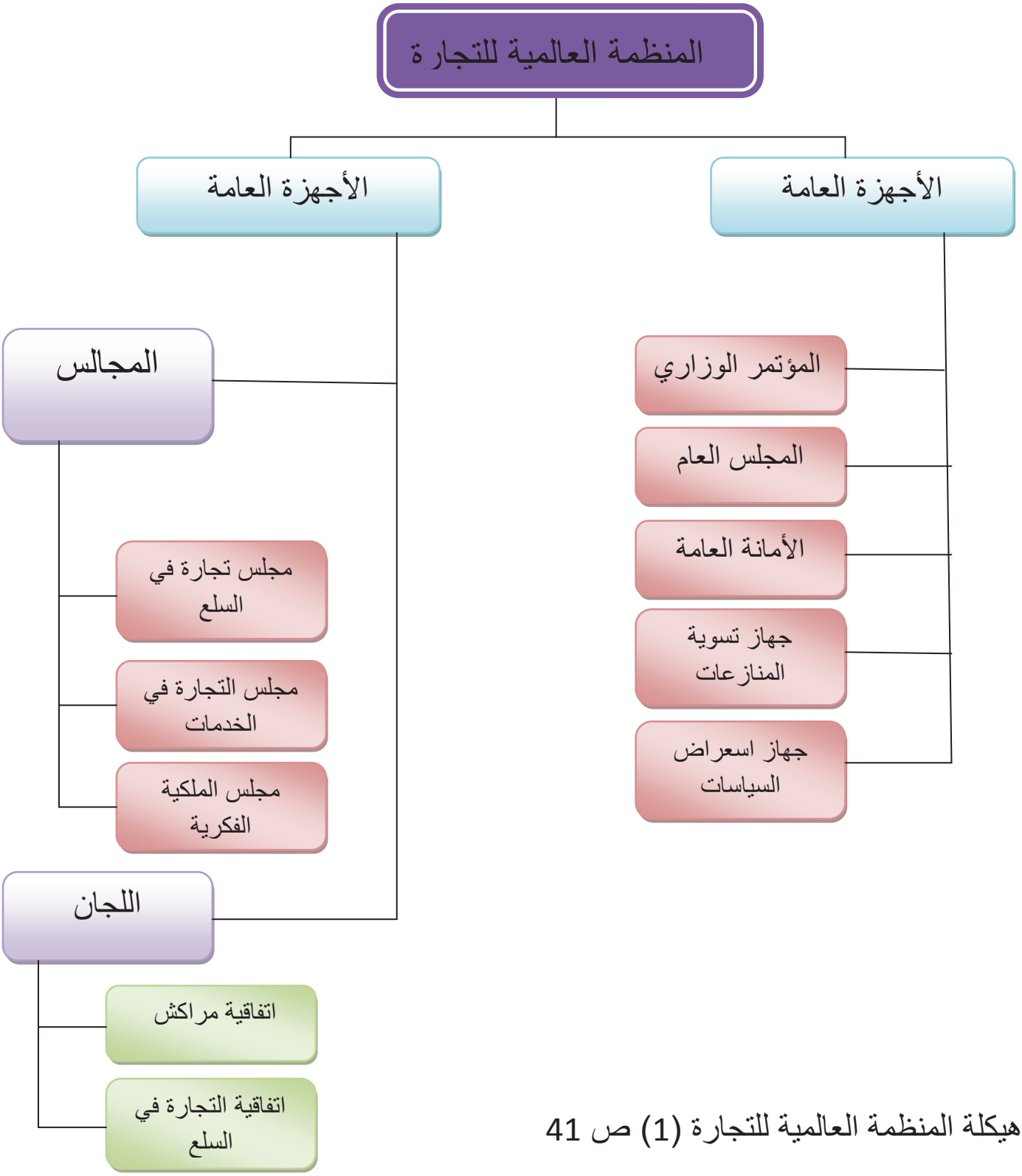

هيكلة المنظمة العالمية للتجارة (1) ص 41

المبحث الأول: ماهي المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة و نشأتها

أولا: نشأة المنظمة

يعتبر إنشاء المنظمة العالمية لتجارة ثمرة مجهود و مفاوضات دامت 45 سنة في إطار الاتفاقيات العامة للتعريفات و التجارة، و قد كان إنشاء هذه المنظمة محل اهتمام عالمي واسع النطاق، حيث اختلف تقسيم اثار قيام هذه المنظمة أثر التوقيع على الوثيقة الختامية لنتائج جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في مراكش 1994 و ما تضمنه ذلك من اتفاق انشاء المنظمة العالمية للتجارة الى انطلقت عمليا في المنطقة العالمية لتجارة (OMC) كأحد التوصيات الدول المنتصرة المشاركة في مؤتمر هافانا 1946، و لم يكتب لها ذلك حيث اسقطت هذه الفكرة عام 1954 بسبب رفض الكونغرس الامريكي هذا المشروع انطلاقا من رغبته الحفاظ على السيادة الوطنية ل و.م.أ و تخوفا على شركائها الموافقة على انشاء هذه المنظمة قد يؤدي الى التخلي عن القوانين التي تسمح بفرض عقوبات تجارية على شركاتها التجاريين . و لذا قامت الو.م.أ على قبول الجزء الخاص بالسياسة التجارية لميثاق هافانا و الذي انشئت بموجبه الاتفاقية العامة للتجارة (GAAT)[1]

ثانيا: تعريف المنظمة العالمية للتجارية OMC

OMC " l'Organisation Mondial du Commerce" هي النظام الدولي الوحيد الذي ينشغل بالقواعد التي تدير التجارة بين البلدان, في قلب هذا النظام نجد اتفاقيات OMC التي تتفاوض عليها البلدان الأقوى عالميا في

[1]-د.محفوظ لعشب-ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية-بن عكنون-الجزائر-سنة2006ص41.

التجارة, هذه الوثائق تمثل القواعد القانونية الأساسية للتجارة الدولية, و العقود

التي على أساسها ستبني الدول سياستها التجارية داخل الحدود المتفق عليها, بهدف مساعدة المنتجين للسلع و الخدمات, المصدرين و المستوردين في ممارسة نشاطاتهم

المنظمة العالمية لتجارة هي منظمة ذات صفة قانونية و هي تمثل الاطار التنظيمي و المؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي اسفرت عنها مفاوضات جولة الاورغواي تمثل المنظمة العالمية لتجارة الاطار التنظيمي لنظام التجارة المتعدد الاطراف الناتج عن دولة

الاورغواي و تشكل الضلع الثالث لنظام الاقتصاد الدولي[1]

المطلب الثاني: مهام المنظمة العالمية للتجارة

تتولى المنظمة المهام التالية :

*الاشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين دول الاعضاء بما في ذلك الاتفاقيات الجماعية

*تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلا بين بعض المسائل المعلقة فضلا عن المفاوضات الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام

*الفصل في المنازعات التي قد تحدث بين الدول و الأعضاء تنفيذ الإتفاقيات التجارية الدولية ،و هذا طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن في جولة الأورغواي

*متابعة و مراقبة السياسات التجارية لدول الأعضاء وفق ألية المتفق عليها

*التعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و الوكالات الملقبة من أجل تأمين المزيد من التنسيق في عملية صنع السياسات الإقتصادية على الصعيد الدولي

[1]-سمير صارم-معركة سياتل من اجل التنمية-دار الفكر سوريا-ط1 -2000-ص25

المطلب الثالث: هيكل المنظمة العالمية لتجارة

تتشكل المنظمة العالمية لتجارة من الأجهزة التالية:[1]

أ - المجلس الوزاري :يجتمع مرة كل سنتين على الاقل و يمثل الجهة الرئيسية للمنظمة ،و يضم ممثلين من جميع الدول الأعضاء يقوم هذا المجلس وظائف المنظمة و اتخاذ القرارات اللازمة لذلك ،فضلا عن اتخاذ القرارات المتعلقة بأي موضوع يدخل في نطاق الاتفاقيات المتعددة الأطراف و هذا بناءا على طلب الدول الأعضاء.

ب -المجلس العام: وهو الذي يتولى إشراف على التنفيذ اليومي للمهام المنظمة و ينوي المجلس الوزاري فيما بين فترات انعقاد، فضلا عن توليه مهام هيئة فض المنازعات و مراجعة السياسات التجارية لدول الأعضاء و يجتمع المجلس العام عند الحاجة، و يتألف من ممثلين عن كل دول الأعضاء

ج -مجالس شؤون التجارة في السلع و الخدمات و حقوق الملكية الفكرية :تتفرع من المجالس العامة ،و يضع كل مجلس من هذه المجالس قواعد و إجراءات تخضع لموافقة المجلس العام، و تكون العضوية في هذه المجالس مفتوحة لممثلي جميع الأعضاء حسب الضرر للقيام بمهامه [2]

[1]-عبد الناصر نزال العلبدي-منظمة التجارة العالمية و ا قتصاديات الدول النامية- دار الصفاء الاردن-سنة 1999-ص24
[2]-عبدالناصر نزال العابدي-نفس المرجع.

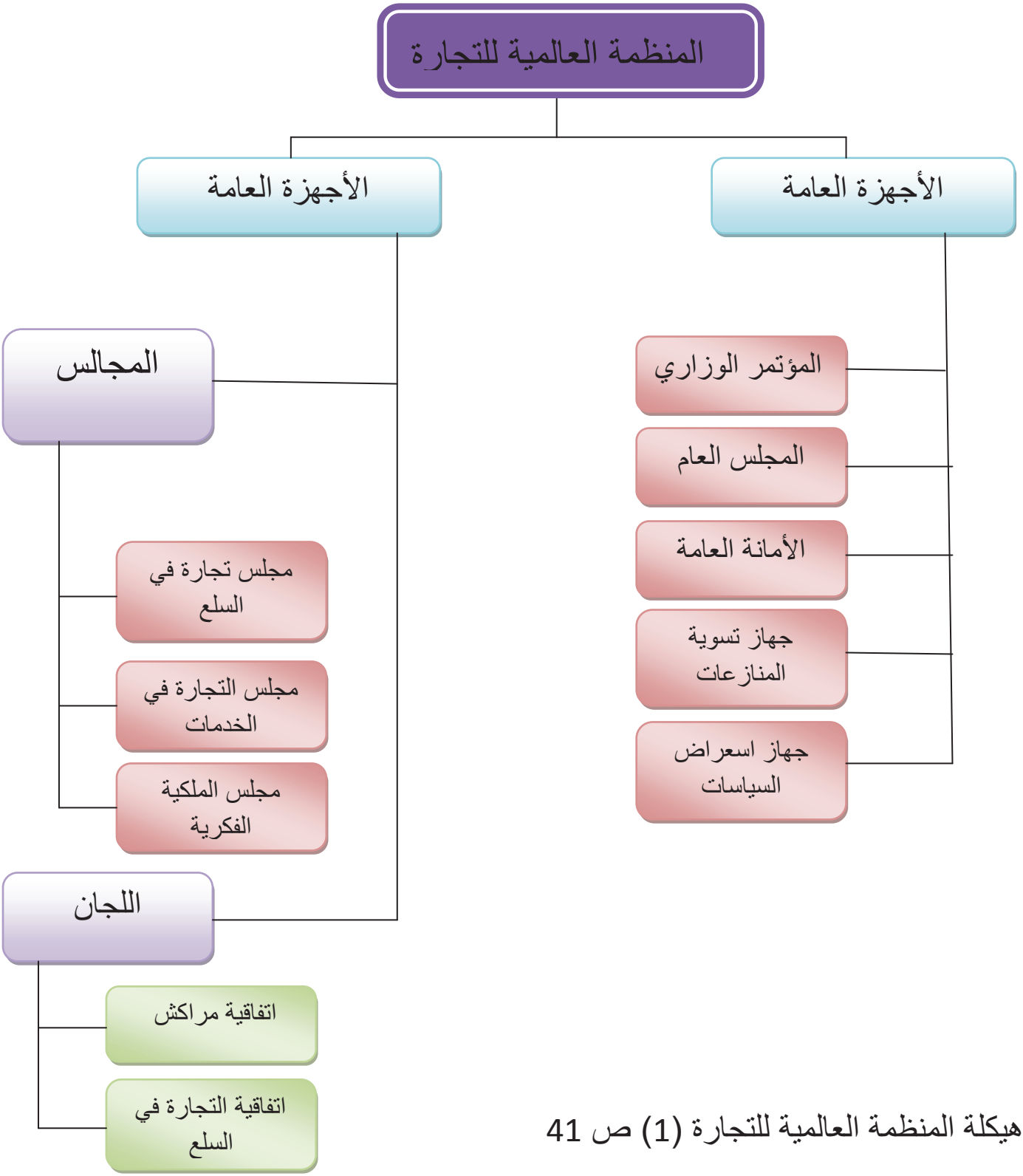

هيكلة المنظمة العالمية للتجارة (1) ص 41

د.محفوظ لعشب-ديوان المطبوعات الجامعية- الساعة المركزية-بن عكنون- الجزائر-سنة2006-ص41

المبحث الثاني : من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارةGATT

الجات هي الأحرف الأولى من تسمية الإتفاقية العامة للتعريفات و التجارة General Agreement on Traffs", و هي عبارة عن معاهدة دولية الهدف منها تنظيم عملية المبادلات التجارية بين الدول المتوقعة عليها, كما أن فكرة قيام منظمة التجارة الدولية كانت قد طرحت ضمن مداولات مؤتمر "بريتون وودز" الذي أقر قيام صندوق النقد الدولي FMI و البنك الدولي للإنشاء و التعمير BIRD, و قد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية ضد قيام هذه المنظمة بحجة أنها يمكن أن تنازع الكونغرس الأمريكي صلاحياته في توجيه التجارة الخارجية

وقد شهدت السنوات الأولى من الثلاثينات القرن العشرين تفاقم المصاعب و المشكلات بسبب الكساد الاقتصاد العالمي، و ما كاد العالم أن يقف من أحوال تلك المشكلات حتى داهمته الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939، و قد أدت الحاجة إلى التعاون الاقتصادي الدولي إلى انعقاد مؤتمر بروتن وودز عام 1944 في الو.م.أ ، حيث تم الاتفاق الدول المجتمعة و عددها 44 دولة على انشاء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، يهدف إلى خلق مناخ ملائم للنمو الاقتصادي المستقر في الإدارة السياسات النقدية و المالية. [1]

في أعقاب الحرب العامية الثانية فكر القرب و خاصة الو.م.أ في التوسع في التجارة العالمية من خلال قائمة نظام التجارة الحرة بين الدول و لتحقيق هذا الهدف اقترحت الولايات الامريكية انعقاد مؤتمر دولي للتجارة، و العمل في لندن عام 1946 و استكمل أعماله في جنيف عام 1947 ثم اختتم في هافانا عاصمة كوبا 24 مارس 1948 و حضرته 56 دولة و ذلك لإنشاء منظمة دولية لتجارة و لكن هذا الاتفاق لم يدخل حيز مطلقا ذلك لأن الولايات المتحدة لم تصادق عليه و كان عاملا في تراجع الاخرين عن التصديق.

[1]-علي ابراهيم- منظمة التجارة العالمية-دار النهضة العربية-سنة1997-ص11-20

و السبب في عدم التصديق أمريكا على ميثاق هافانا رغم أنها هي التي ادعت مشروع الأولى له يعود إلى أنها لم تقبل أي استثناء أو خروج على الأصل العام في حرية التجارة يأخذ في الاعتبار مصالح الدول التي تعاني صعوبات في موازين بدفوعاتها، و هناك سبب أخر هو أن المنظمة لو قامت سوف تشكل افتعال صلاحيات الكونغرس الامريكي في سن التشريعات الوطنية الخاصة بالتجارة و كان الاقتصاد الامريكي مسيطرا و ليس في حاجة إلى تنظيم دولي يحدد من سيطرته و انتشاره.

و لقد شارك في توقيع هذه الإتفاقية 23دولة

كان الهدف الأساسي من الجات, هو تحرير التجارة الدولية, و توطيد دعائم نظام تجاري عالمي, يقوم على اقتصاد الأسواق الحرة و المفتوحة, كما كان الغرض هو العمل على إلغاء القيود الجمركية على التجارة الدولية.

و يمكن توضيح أهم الاختلافات بين OMC &GATT في الجدول التالي:

OMC	GATT
***يوجد بها أعضاء** ***منظمة مبنية على قواعد قانونية صلبة** ***تهتم بتجارة السلع و الخدمات و الملكية الثقافية** ***نظام و تسوية الخلافات أكثر سرعة و ديناميكية**	*يوجد بها جهات متعاقدة *فيها نص قانوني *تهتم بتجارة السلع فقط *نظام تسوية الخلافات أقل سرعة.

المطلب الأول: مبادئ الجات و جولاتها

أولا: مبادئ الجات

تدافعت الجات منذ 1948 عن العديد من المبادئ المستمدة من الفكر التقليدي و النيوكلاسيكي و تعتبران النمو التجارة الدولية يقود حتما إلى التنمية اقتصادية.

I. **مبدأ عدم التمييز:** تنص المادة الاولى من الاتفاقية على ضرورة منح كل طرف متعاقد، و فورا بلا شرط جميع المزايا و الحقوق و الاعتقادات التي تمنع لأي بلد دون الحاجة اتفاق جديد ، و من ثم فإن

II. هذا المبدأ ينطوي على التمييز بتن الدول الاعضاء في الجات في ظروف لمنافسة بالأسواق الدولية، وتعتبر مبدأ عدم التمييز هو الركيزة الأساسية للاتفاقيات و يتحقق هذا المبدأ من خلال وجوب المراعاة لشرطين ، شرط الدولة الاولى بالرعاية، و شرط المعاملة بالمثل.

1 - شرط الدولة الاولى بالرعاية: و المفهوم العام لهذا الشرط أنه اتفاق بين الدول ذات سيادة ، الذي بموجبه يلتزم كل طرف بأن يعامل الأطراف الاخرى في الاتفاقية معاملة لا تقل من تلك التي تمنحها الدولة الثانية [1]

2 -شرط المعاملة بالمثل: وهذا يعني في جوهره عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفة مثل الضرائب ، الرسوم، أو القوانين و القرارات و الاجراءات التنظيمية الأخرى، كوسيلة لحماية المنتج المحلي، و من ثم التمييز ضد المنتج المستورد فالدول المتعاقدة تلتزم أن تغطي السلعة المستوردة معاملة لا تقل امتياز عن تلك التي تمنحها لسلعة المناظرة المنتجة محليا.

III. مبدأ الشفافية: و يعني أن التعريفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية أي التقيد بالواردات من الدول كقاعدة عامة، و عدم اللجوء إلى القيود الغير التعريفية مثل نظام الحصص في الحالات الخاصة و طبقا لإجراءات محددة في الاتفاقية، و من أمثلة هذه

[1]-سمير عبد العزيز- التجارة العلمية بين الجات و منظمة التجارة العلمية- مطبعة الاشعاغ الفنية-مصر-سنة 2001-ص16

الحالات الخاصة ما تضمنته الماد ة12 من اتفاقية الفات إلى تحول لدول المتعاقدة تقييد تجارتها لأغراض تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات. [1]

ثانيا :حولات الجات:

لما كان تحرير التجارة الدولية هو الهدف الاساسي من ابرام الاتفاقيات العامة لتعريفات و التجارة منذ نشأتها، حيث تمخضت عنها 8 جولات للتفاوض، و كان تتويجها بإنشاء المنظمة العالمية لتجارة و التي كانت تعبيرا مؤسساتيا عن النضج و الذي ألت إليه عملية بناء العلاقات الاقتصادية الدولية انطلاقا من مقاربات النظرية الكلاسيكية و بالتحديد الريكاردية ، في مجال تحرير المبادلات و ما يحققه ذلك من مكاسب على البلدان المنخرطة في سيرورته و على ذلك الاختلاف مزايا بالنسبة في تتخصص انتاجي و لذلك كان التخلي عن الحماية التجارية صميم ما استهدفته جملة مقررات مختلف جولات التفاوض متعدد الاطراف و كذا ما تنص عليه القواعد المكرسة من طرف منظمة العالمية لتجارة متمثلة في: [2]

1) التخلي عن نظام الحصص بالنسبة للواردات أي القيود الكمية للاستعانة عنها بالرسوم الجمركية و ذلك لإضفاء مزيد من الشفافية بالنسبة للمتعاملين
2) التخفيض ثم الغاء التدريجي للرسوم الجمركية
3) التخلي عن الدعم الموجه للأنشطة الاقتصادية بسبب أثار التسوية التي تخلفها على المبادلات التجارية الدولية و أحلال مقاييس دولية للإنتاج محل تلك المعمول بها
4) تعديل ثم تكتيف التشريعات المحلية في مجال الأنشطة التجارية و المالية و قوانين الحماية الاجتماعية و سوق اليد العاملة وفقا ما تقتضيه لشروط و متطلبات جلب و استقطاب رؤوس الأموال و على وجه الخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر

[1]-عبد الناصرنزال العابدي-مرجع سابق –ص32
[2]-عبد المطلب عبد المجيد-الجات و اليات منظمة التجارة العالمية –الدار الجامعية- مصر –سنة2003 –ص34-35

المطلب الثاني:نتائج و دراسات مختلفة لتأثير الجات 94 على اقتصاديات الدول النامية:

لمعرفة الاثار المختلفة لتأثير النظام التجاري الدولي الجديد على اقتصاديات الدول النامية بالدرجة الأولى فقد أجريت عدة دراسات بحتت في هذا الموضوع، و ستعرض عدد من الدراسات الكمية التي أجريت من أجل تقدير الزيادة في الدخل العالمي في الاماكن التي توقع تحققها، حيث يتوقع زيادة في الدخل العالمي نتيجة تنفيذ مجموعة اجراءات لتحرير التجارة كذلك التي اشتملت عليها النتائج جولة الاورغواي.

و الملاحظ كل النماذج التي اجريت لتقدير الاثار الاقتصادية لتحرير التجارة قد أخذت الافتراضات التالية:

- ❖ سيادة المنافسة التامة في جميع الاسواق، و من ثم غياب احتكار لدرجاته المختلفة.
- ❖ ثبات العلاقات الرئيسية للنموذج، مثل دوال العرض و الطلب و من ثم فإن التحليل يتصف بالسكون.

وهذه الافتراضات تؤدي إلى ابتعاد تقديرات نماذج التوازن العام، و ذلك لأنها تنطوي على شيء من التبسيط للواقع و تختلف نتائج الدراسات إلى العوامل المتمثلة في: [1]

أ ـ الاختلاف في تصنيف الصناعات المختلفة إلى مجموعات متجانسة و محدودة العدد

ب ـالاختلاف في توزيع دول العالم على عدد محدود من الاقاليم في الدراسة

ت ـالاختلاف في وقت اعداد النموذج، و من ثم الاختلاف في منح دقة التعبير عن النتائج الفعلية التي أسفرت عنها جولة الأرغواي.

[1]-ابراهيم العيلوي-الغات و اخواتها-ط3-لبنان-مركز الدراسات الوحدة العربية-سنة2001-ص115

المطلب الثالث: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية لتجارة:

إذ أخر جولة تجارية و هي جولة الأرغواي التي انطلقت منذ ما يزيد عن 20 عام مضت كانت أكثر طموحا من ذلك الوقت ، و مازال بعض من اتفاقاتها تنفذ حتى الأن كما تمخضت الجولة ايضا عن إنشاء منظمة تجارة عالمية التي خلفت الاتفاقية العامة لتعريفة الجمركية و التجارة و غطت بقواعد التجارة الدولية مجالات كانت من قبل مستبعدة من هذه القواعد او تخضع لقواعد ضعيفة، و عززت ألية تسوية المنازعات و توالت المؤتمرات الوزارية من جنيف إلى سنغافورة إلى سياتل ثم الدوحة و كانكون و أخيرا هونكونغ.

أولا: المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة:

اشترك في هذا المؤتمر وزراء التجارة الخارجية و المالية و الزراعة أكثر من 120 دولة عضوا في منظمة العالمية لتجارة، و كان اول مؤتمر منذ دخول المنظمة حيز التنفيذ، حيث عقد في الفترة من 10 إلى 13\12\1996 ، و شمل هذا المؤتمر اجتماعات قانونية و الجلسات عمل ثنائية و جماعية بين الدول الأعضاء ، و ناقشت هذه الاجتماعات و الجلسات المتعلقة بجدول أعمال المنظمة خلال السنتين الاوليتين من نشاط و تنفيذ اتفاقات جولة الأورغواي و كان على جدول الأعمال المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة موضوعات مطروحة كثيرة وصل عددها إلى أكثر من 20 بندا أهمها: الفرض و التحديات التي تواجه دمج الاقتصاد ، المنتوجات و الملابس التجارة البيئية ، الاستثمار ، و المنافسة الشفافية في المشتريات الحكومية ، تسهيل التجارة .[1]

كان المؤتمر الوزاري الاول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة 1996 مخصصا بالأساس للمتابعة و المراجعة، و لكنه شهد استثمارا ضخما من الدول الكبرى لمرحلة "نشوة العولمة" للدفع باتجاه جولة جديدة من المفاوضات التجارية ، باعتبار أن المنظمة هي الأساس محفل تفاوضي مستمر و أن الهدف هو تحرير المستمر إلى ما لا نهاية للتجارة

[1]-اسامة المجذوب-العولمة و الاقليمية-الدار المصرية اللبنانية –القاهرة-سنة2001-ص167

الدولية، كشف هذا المؤتمر على سابقتين خطيرتين عددتا معالم المعركة التفاوضية داخل المنظمة في المراحل التالية هما:

1 - تأكيد الطابع الغير الديمقراطي لعمل المنظمة، فعلى الرغم من ان القرار في المنظمة يفترض أن يتخذ بتوافق اراء جميع دول الأعضاء فان عمل المؤتمر بين الجلسات العامة التي خصصت لبيانات افتتاحية الوفود، و لم تشهد تفاوض حقيقيا، و بين الاجتماعات الغير الرسمية التي تدعي لها مجموعات مختارة من الوفود، و تشهد المساومات الحقيقية الجانبية.

2 -توضيح استراتيجية الدول المتقدمة لعمل المنظمة القائمة بجانب استخلاص المزيد من التنازلات من الدول النامية في القطاعات التي تهمها على التوسع بما يعرف بالموضوعات المتصلة بالتجارة و التي تعني توسيع ولاية المنظمة لموضوعات غير تجارية لكنها متصلة بالتجارة مثل البيئة و معايير العمل، و الاستثمار، استنادا على السابقة الناجحة للدول المتقدمة خلال مفاوضات جولة الارغواي، المتمثلة في ادراج موضوعات الملكية الفردية في المنظمة.

ثانيا: المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف سويسرا:

و جاء المؤتمر الوزاري الثاني للمنظمة العالمية لتجارة في جنيف مايو 1998 في خضم الأزمة المالية الممتدة التي شهدتها دول الجنوب، بدءا من أسيا في منتصف عام 1997 و مرورا بروسيا و البرازيل عام 1998 ثم الأرجنتين عام 1999، و كان هذا التوقيت نتيجتان فيما يتعلق بالمفاوضات التجارية هما:[1]

أ - وضع الدول النامية خاصة تلك التي حاولت تبقي استراتيجيات تصنيعية بقدر معقول من النجاح في موضوع الدفاع و إتمام دور الدول فيما بأنه سبب الازمة لا سبب

[1]-عبد المطلب عبد المجيد-مرجع سابق-ص352

النجاح، و ان تحرير الشامل و غير المشروط لجميع أسواقها المالية و الانتاجية على الطريقة الانجلوامريكية و هو المخرج الوحيد المتاح أمامها

ب عدم وجود فرصة أمام هذه الدول المستنزفة كل منها في أزمتها الخاصة لبلورة مواقف استراتيجيات جماعية اتجاه مطالب الدول المتقدمة بجولة مفاوضات جديدة

ثالثا: المؤتمر الثالث في سياتل:

جاء المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل عام 1999 وسط تناقضات كبيرة و لكن لثلاث متغيرات اساسية:[1]

1 - المؤتمر غير ايجابية في الاقتصاد العالمي و التي يتمثل أهمها انخفاض معدل النمو الاقتصادي و انخفاض نمو التجارة الدولية حيث بلغت الصادرات العالمية عام 1998 ما قيمته 5225 مليار دولار و انخفاض قدره 2 % العام السابق في نفس الوقت التي فيه انخفض في الصادرات الدول النامية 7 %، تدهور أسعار السلع الاولية حيث انخفضت السلع الغير بترولية عام 1998 بواقع 15%

2 -صراع مصالح بين الشريكين الكبار في منظمة الولايات المتحدة و الاتحاد الاوروبي خاصة في الملف الزراعي مما خلق مساحة مناورة أمام دول الجنوب لتخفيف الضغوط عليها، و التمسك بواقعها التفاوضية

3 -تبني ادارة كلينتون لسياسة الهروب للأمام في مواجهة التناقضات المحتملة في مؤتمر سياتل، بالضغط ليس فقط من أجل بدء مفاوضات التجارية، و لكن لشمل أيضا موضوعات جديدة لم يسبق الاتفاق عليها أو لم ترد حتى ضمن مفاوضات سنغافورة سابقة الذكر، على رأسها موضوع معايير العمل مما يولد اجماعا لدى الدول النامية ضد هذا الموقف و استعداد للوصول بهذا الاجماع إلى منتهاه أي إلى إفشال المؤتمر برمته.

[1]-عبد المطلب عبد المجيد- مرجع سابق-ص359

أهم الموضوعات التي طرحت أمام المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل:
المناقصات الحكومية، التجارة الالكترونية ، تمديد فترات السماح المتاحة لدول النامية، معايير العمل و التجارة، المعاملة التفضيلية لدول أقل نموا، البيئة و التجارة، الكائنات المحورة وارثيا ، التجارة و الاستثمار الزراعة، المنافسة و التجارة، تسهيل التجارة.

رابعا: المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة:

كان بدء جولة تجارية في الدوحة انطلاقة كبرى في اعقاب الانحدار الذي يحدث في سياتل عام 1999، و تجعل الجولة الجديدة إحتياجات البلدان النامية و مصالحها محور عملها، الأن تحقيق نتيجة ناجحة للأغنياء و الفقراء غلى السواء ليس على أي حال نتيجة محتومة لو تم إلغاء جميع الحواجز التجارية فإنه يمكن اتفق 500 مليون من البشر تقريبا من الفقر خلال 15 عاما و تكسب البلدان النامية نحو 200 مليار دولار سنويا في الدخول، و نصف ذلك المبلغ على الأقل سينشأ من القاء القيود المفروضة على منتجاتها التصديرية في الدول الصناعية، و توفر جولة الدوحة للمفاوضات التجارة متعددة الأطراف في منظمة تجارة العالمية أفضل فرصة متفردة للمجتمع الدولي كي يحقق هذه المكاسب [1] نطلق المفاوضات التجارية بالدوحة:

يتطلب الأمر من المشاركين في المؤتمر مساومات شديدة لتوصل إلى توافق في الرأي حول نطاق المفاوضات و تلقي الضوء على أهداف المجالات الرئيسية: [2]

الزراعة: تحسين فرص الوصول إلى السوق بصورة كبيرة، تقليل دعم الصادرات بكل صورة، يفرض إلقائه على مراحل وتخفيض دعم المحلي الذي بشره التجارة إلى حد كبير.

الخدمات: الاستمرار في تخفيض الرسوم الجمركية كما في ذلك الحدود القصوى للرسوم، و الرسوم الجمركية المرتفعة و الرسوم الجمركية التصاعدية، و كذا الحواجز الغير جمركية و خاصة على المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية.

[1]-بن مسعود عطاء الله-أثر منظمة عالمية للتجارة على قطاع زراعي في دوا نامية-جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-مذكرة ماجيستير 2006ص53
[2]-د-محمد صقوت قابل-منظمة العالمية للتجارةو تحرير التجارة الدولية-الدولية-الدار الجامعية الاسكندرية-سنة 2008ص156

اجراءات مكافحة الاغراق و الدعم: توضيح و تحسين الانضباط مع الحفاظ على المفاهيم و المبادئ الاساسية الخاصة بهذه الاتفاقات و فاعلياتها و وسائلها و أهدافها.

اتفاقات التجارة الاقليمية: توضيح و تحسين الانضباط الاجراءات في ظل القواعد القائمة لمنظمة التجارة العالمية و السرية على اتفاقات التجارة الاقليمية.

ألية تسوية المنازعات: تحسين الاحكام و مشاركة البلدان النامية

البيئة: اقتصرت المفاوضات على العلاقة بين القواعد الحالية للمنظمة التجارة العالمية و التزامات التجارية الموضحة في الاتفاقات البيئية.

خامسا: المؤتمر الوزاري الخامس كاتكون المكسيك:

إنتهت اجتماعات منظمة عالمية لتجارة بمنتجع كاتكون بجنوب المكسيك، و التي تمثل المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة بمشاركة 140 دولة هم اعضاء المنظمة، و يشكلون أكثر من 95 % من التجارة العلمية، في الفترة الممتدة مـــــــــن 14-10 سبتمبر 2003، على امتداد خمسة أيام، و قد عقد المؤتمر للاستكمال جولة الدوحة التي استهدفت الوصول في سنة 2005 إلى اتفاق عام على تحرير أكبر التجارة الدولية .

ان اجتماعات كاتكون قد حملت حتى اللحظة الاخيرة الكثير من نقاط الاختلاف حول القضايا المحورية الاساسية، و بناء عليه فقد شهد المؤتمر انقسامات خطيرة بين الدول الغنية و الفقيرة حول عدد من القضايا الخلافية، و يأتي في مقدمة هذه القضايا:[1]

- الملف الزراعي هو القضية الخلافية الرئيسية في كل اجتماعات المنظمة تقريبا، خاصة منذ مؤتمر سياتل 1999 مرورا بالدوحة و انتهاء بمؤتمر كتكون بالمكسيك، حيث شهد المؤتمر خلافات حول الدعم المفرط للمزارعين، خاصة في الدول الصناعية الكبرى في مقدمتها الاتحاد الاوروبي و امريكا و اليابان، و الذي مازال هو القاعدة السائدة في هذه الدول، و ذلك على الرغم من توقيع اتفاقيات دورة اورغواي في نهاية عام 1994، و قيام منظمة تجارية عالمية و ذلك لتحقيق واضح في التجارة الدولية لسلع و المنتجات الزراعية.

[1]-د-صفوت قابل محمد-مرجع سابق ص157

- ❖ قضايا الملكية الفكرية: دارت مناقشات حادة حول هذه القضايا ، خاصة و ان الدول الصناعية الكبرى، تحتكر حقوق الملكية الفكرية، خاصة تلك الحقوق المرتبطة بتوفير الادوية الرخيصة لمواجهة الاوبئة و الامراض و ارتباطات ذلك بمواطنين يشكلون 80 % من السكان تنخفض قدرتهم المادية بشكل كبير و تعجز حكوماتهم عن مساندتهم و دعمهم من خلال نظم لتأمين و العلاج، و ما يهدد حياة الانسان بشكل مباشر.
- ❖ الملف سلع الغير الزراعية: يعد هذا الملف احد الملفات المهمة في جولة المفاوضات، حيث طالبت الدول المتقدمة بضرورة قيام الدول النامية بتخفيض جداول التعريفة الجمركية على وارداتها على السلع الغير الزراعية من اسواق الدول المتقدمة بما يسمح بنفاذ صادرات الدول المتقدمة إلى الدول النامية، و لقد رفضت الدول النامية هذا الامر خطرا لان هذا الملف ما هو إلا محاولة من جانب الدول المتقدمة لحرمان الدول النامية من حصيلة الجمارك التي لا تزال تشكل موردا مهما في ميزانياتها.

سادسا: المؤتمر الوزاري السادس في هونكونغ الصين:

انطلقت في هونكونغ اجتماعات منظمة العالمية لتجارة التي تجري لمناقشة إزالة العوائق التجارة في اتحاد العام، وسط مخاوف متصاعدة من فشل المباحثات نتيجة للخلافات بين الدول العينية من جانب الدول النامية الكبيرة مثل الهند البرازيل و الصين من جانب أخر.

و يحضر الاجتماعات التي تعقد على الاقل مرة كل عامين ممثلون تجاريون من 49 دولة في العالم، تعتبر المملكة العربية السعودية أحدثهم انضماما للمنظمة التي مقرها جنيف، هذا تطلب الدول الغنية الدول النامية و منها الدول العربية بتخفيض اجراءاتها الحمائية و فتح اسواقها في مجالات الخدمات مثل البنوك و التأمين و أمام البضائع، و تطالبهم باحترام حقوق الملكية الفكرية و دفع رسومات للشركات الغربية في قطاعات مثل الادوية و برامج الكمبيوتر و الموسيقى و الانتاج السينمائي غيرانه بعض الدول النامية مثل البرازيل و

الهند تري هذه الوصفة نظرة احادية للمنفعة، و ان الدول الغنية لا ترى إلا المكاسب الفورية لشركاتها و هو ما يهدد الوصول إلى اتفاق عالمي [1]

[1]-رائد الصغدي-اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية-لغربي أسيا من كانكوك الى هوكونغ-نيويورك 2005-ص10

المبحث الأول: مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية:

نالت الكثير من الدول العربية استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين و من بينها الجزائر و بعد رحيل المستعمرات اقتصاداتها ضعيفة و منهكة من جراء الحروب و التي خاضتها من أجل التحرر و الانعتاق و رغم أنها كانت القاعدة الخلفية التي تمتد المستعمر الأوروبي بما يحتاج من المواد الغذائية اللازمة و التي كان يذهب بها إلى بلده الاصلي إلا أنه ترك القطاع الزراعي متخلفا و تقليد شأنه بقية القطاعات الاخرى.[1]

و ترتب على هذا المناخ السائد ظهور محاصيل متنوعة تختلف من فصل إلى أخر و من دولة إلى أخرى عربية، و بالنظر إلى امكانيات المالية الهائلة، خاصة بعد اكتشاف البترول فإنه لا بد من الاستثمار في القطاع الفلاحي ليحقق معدلات نمو معتبرة و لذلك فلتحقيق معدلات انتاجية مقبولة لا بد من التوسع الافقي و العمودي لدفع عملية التنمية الفلاحية إلى الأمام التي أصبحت أكثر من ضرورة و خاصة بعد أزمة الغذاء العالمي حتى لا يستعمل الغذاء كسلاح يهدد استقلالها و أمنها.

المطلب الاول: مفهوم الأمن الغذائي:

يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد كما و نوعا بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم و يمكن تعريفه أيضا على أنه وضع ينشأ عندما تتاح لجميع الناس و في جميع الاوقات الفرص المادية و الاجتماعية و الاقتصادية للحصول على ما يكفي من أغذية أمنة و مغذية تلبي احتياجاتهم النقدية لممارسة حياة نشطة و صحية.

---

[1]-مجلة الباحث-نصدر عن كلية حقوق العلوم الاقتصادية-جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-العدد 5ص15

المطلب الثاني: تعريف الاكتفاء الذاتي الغذائي:

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي على أنه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس و على الموارد و الامكانيات الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية محليا إلا أن هذا المفهوم اتيرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها:[1]

الطبع الايديولوجي لهذا المفهوم: حيث يعتبر مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل مفهوما عاما و غير واضح إذا لم يوضح في اطار جغرافي و تاريخي محدد، كما أنه في بعض الاحيان يحمل شحنته الايديولوجية

نسبة مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي و تتجلى هذه النسبة في الغموض الذي يسود الاجابة عن حقيقة الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط، أو الحد الأعلى. وفي هذا الصدر لا بد من ربط مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي بالمستوى الاقتصادي و المعيشي للمجتمعات أو المجتمع بأسره.

عدم إمكانية تحقيق هذا الهدف علميا، إذ أن الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفا عموميا نبيلا إلا أن الحقيقة مرتبطة بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة و قدرتها على الوفاء بالاحتياجات، و قد يقرر أحد الاقطار المضي في تحقيق هذا الهدف، إلا أن ذلك يكلفه تضحيات اقتصادية باهظة إذا ما قورنت بحلول أكثر وسطية.

المطلب الثالث: أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية في الجزائر:

نتيجة لأغلب السياسات المتعاقبة إلى لم قول العناية اللازمة للقطاع الزراعي، فقد تراجع دوره، هذا القطاع في مدى مساهمته في التنمية، و تدنت أهميته ليهجره أغلب الطموحين. فتنخفض انتاجية إلى درجة كبيرة، و سوف تستمر هذه الوضعية أو تتفاقم أكثر ما لم يتم

[1]-د-فوزية غربي-الزراعة وتحديات الامن الغذائي حالةالجزائر-مركز دراسات الوحدة العربية-شارع البصرة-صب 6001-113بيروت-ص51-52

تدارك ذلك، حيث يتطلب الامر تثمين جهود عمال القطاع الزراعي و ضمن هذا المطلب سوف نتطرق إلى العناصر التالية:[1]

أولا: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر:

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية، بالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دوره يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الاجمالي، و تسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل أنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى أغلب السلع الغذائية و السعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها، غير أن ذلك لم يحدث للاعتبارات متعددة و يسود الاقتناع لدى المهتمين بميدان الزراعة بضرورة تنمية القطاع الزراعي بما يضمن له امكانيات المنافسة العالمية، و القدرة على النهوض بقطاع التصنيع الزراعي الغذائي، الذي يعد النهوض به و زيادة قدرته التنافسية العالمية من أهم متطلبات استمرار النمو بالنسبة إلى القطاع الزراعي، و تتحدد تنمية القطاع الزراعي في توفير المدخلات البشرية و المادية بأسعار اقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الزراعي الغذائي، كما أنه تعني رفع مستوى الدخل في القطاع الزراعي، كما يؤدي إلى زيادة الطلب على المخرجات قطاع التصنيع الزراعي، بل و خلق مزيد من الطلب على المدخلات و مخربات الزراعي ذاته.

من ناحية أخرى فإن النهوض بقطاع التصنيع الزراعي الغذائي يعني مزيدا من الطلب على المخرجات القطاع الزراعي و مزيدا من الطلب على منتجاتها و مزيدا من الطلب على التصدير.

[1]-د-فوزية غربي-مرجع سابق-ص82-83

ثانيا: مساهمات القطاع الزراعي في التنمية في الجزائر:

تنوع مساهمات القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية، بحيث تتحلى في أوجه مختلفة و كثيرة و لعلى من بين مساهمات هذا القطاع ما يلي:[1]

مساهمة الزراعة في توفير الغذاء: ان التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية الزراعية، و ذلك الارتفاع مستوى الاستهلاك نتيجة لارتفاع الدخول من جهة، و لمواجهة الزيادة في نمو السكاني الطبيعي من جهة أخرى و لهذا فإن النشاط الزراعي يهدف إلى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه مهما بلغ الإنسان و الدولة من التقدم، و لهذا فإن الاهتمام بتوفير المنتجات الغذائية، يعتبر بتحقيق الامن الغذائي، حيث أن السمة السائدة في العالم اليوم هو اختلال التوازن بين احتياجات السكان من المواد الغذائي في كثير من البلدان و بناء قاعدة انتاجية لتوفير الغذائية أصبح أمرا حتميا في ضوء المتغيرات و التحديات الدولة، حيث أصبحت تجارة المواد الغذائية من أهم ركائز الاقتصاد العالمي بعدما كانت تجارة السلع الصناعية هي مصطلح جميع البلدان فوق هذا و ذاك، فقد أصبح أمن الغذاء يستعمل كسلاح أو يثم الصعداء من خلال الدولة التي تكون في حاجة إليه من أجل موقف سياسي أو تأييد لقضية معينة.

تقليص أو سد الفجوة الغذائية: يتحدد حجم الفجوة تبعا لكفاءة الزراعة، فكلما كان المستوى الانتاج المحلي مرتفعا تقلصت الفجوة و العكس صحيح، إذا كلما انخفض الانتاج المحلي اتسعت الفجوة، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى استراد و تقليص هذه الفجوة يتطلب أموالا طائلة بالعملة الصعبة و نظرا إلى المعطيات الواقعية من موارد مادية بشرية و طبيعية، فإن القطاع الزراعي الجزائري بوسعه تجاوز هذه الوضعية، أو التقليل من حدتها إلى أبعد حدود بشيء من الجزم و العزم.

[1]-د-فوزية غربي-مرجع سابق-ص84

إن الاستنزاف المزيد للموارد الغذائية من أجل سد الفجوة الغذائية سوف يؤدي إلى الدخول في مديونية لا داعي لها إذا لم تشفع صادرات المحروقات في تغطية العجز بين الصادرات و الواردات فإن هذا الفارق الايجابي يتضاءل و كان من الممكن الاستفادة بهذه الاموال في تغطية بعض النقائص الاخرى، مما يساعد على رفع القدرة الشرائية للسكان بالنسبة لبعض

الدول النامية منها الجزائر فإنها تصل إلى حد طلب المعونات من الخارج فقط انضج خطأ السياسات التي طبقت و الممارسات التي انتهجت تبعا لتطورات في حق القطاع الزراعي.
و تزامن مع تطبيق هذه السياسات تزايد مستمر في الفجوة الغذائية و ما صاحبها من ارتفاع في تكاليف المادية بالعملة الأجنبية، و على حساب قطاعات أخرى هي فعلا في حاجة إليها، في حيث أنه عندما أظهر المعنيون بالقطاع استجابة عالية لبدء التخلي عن تلك السياسات، فإن ذلك يعكس تقليص هذه الفجوة فقد بدأت نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي في الارتفاع التدريجي في بعض المنتجات الزراعية الغذائية، و لذلك بمجرد تحرير الاسعار و تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الاجنبي.

مساهمة الزراعة في تكوين رأسمال: إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تنمية كل القطاعات وفقا لاستراتيجيات متكاملة و مستمرة، و نظرا إلى أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الاساسي لتوفير الغذاء في الدول النامية فإن تؤدي دورا كبيرا في توفير رأس المال الضروري لتطوير و تنمية القطاعات الأخرى و أي دولة تبذل مجهودات من أجل التنمية التي تكون في حاجة إلى رأس المال لتمويل مشاريع التنمية، و حتما فإن حاجاتها ستفوق إمكانيات المالية ما عدى في بعض الدول النفطية أو ذات الثورات المعتبرة، حيث تساعدها عوائد ذلك في سد حاجياتها من رأس المال، و من جهة أخرى يمكن أن يكون القطاع الزراعي مصدرا لتوفير رأس المال، و ذلك عن طريق فرض الضرائب على القطاع الزراعي و بخاصة الكبير منه، حيث تتولى الدولة استثمار حصيلة تلك الضرائب في تمويل مختلف المشاريع.

تحسين وضع ميزان المدفوعات: و ذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة إلى بعض المواد كالفواكه و الخضر و الحمضيات كما يمكن تحسين القدرة الانتاجية بالنسبة إلى المواد الاساسية الأخرى التي تبقى امكانية الوصول إلى مستوى جيد من الاكتفاء فيها أمرا واردا، إذ أن كل الشروط متوفرة، ماعدا تغيير النظرة الثانوية اتجاه هذا القطاع والتركيز على سيل الاستفادة بالإمكانيات الهائلة لهذا القطاع [1]

استيعاب القوة العاملة أو اليد العملة:

و هنا يكون من المفيد التركيز على ضرورة تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف، حيث تزامن مع سياسات افقار القطاع الزراعي و تزايد معدلات الهجرة، من الريف إلى المدينة و انخفاض نسبة استيعاب القطاع الزراعي للقوة العاملة، كما كانت الظروف الامنية غير الغذائية في الريف خصوصا عاملا مساعدا للهجرة نحو المدن، غير أن مواصلة سياسات الدعم، و ما يتمخض عن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي إنطلق عام 2000 في ظل الاستقرار الحاصل ستشجع على العودة إلى الريف و مواصلة العمل الفلاحي و سوف تتاهم في خلق المزيد من فرص العمل في الانشطة الزراعية و الصناعية و التسويقية المرتبطة بالقطاع الزراعي، و ذلك من خلال تجنب الفهم الضيق للأنشطة للاستغلال الزراعي و تجنيب تركيز الأنشطة المتعلقة بالقطاع في عدد محدود من المدن و انتهاج بدلا من ذلك استراتيجية واسعة لأنشطة الانتاج و التصنيع، و الإعداد للتسويق على مستوى القرى و الأرياف مما يساهم في حل مشكلة البطالة بنوعيها.

المبحث الثاني : تأثير المنظمة العلمية للتجارة على الأمن الغذائي في الجزائر

المطلب الاول: أثار الصمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الملف الغذائي.

يترتب عن الالتحام العالمي من خلال سياسات التحرر الاقتصادي و الانفتاح في إطار

[1]-د-فوزية غربي-مرجع سابق-ص88

المنظمة العالمية للتجارة العديد من الاثار الإيجابية التي هي نتائج التأهيل الاقتصادي و رغبة الوصول إلى مستوى الكفاءة و التنافسية، كما ينجم عنه جملة من الانعكاسات السلبية المحتملة و التي تكون غالبا ناتج عن عدم مسايرة النمو الاقتصادي في بلد معين للتطورات العالمية ،و الانماط التنموية الحديثة ،و كذلك لضعف المنظومة الغذائية ،و تتجدد هذه الاثار سلبية كانت أو إيجابية بالعوامل الخمسة التالية:

- هيكل الصادرات :أي مدى اعتماد القطر المعني على المنتجات الغذائية المحددة في تشكيل صادراته.
- مدى عمق تحرير التجارة الذي حققه أو يمكن أن تحقيقه القطاعات ذات العلاقة بالنسبة للقطر المصدر.
- درجة الانفتاح ،أي مدى إتباع القطر المعني خلال محل الاستيراد أو الاستراتيجية القائمة على التصدير للمنتجات الغذائية.
- مستوى التنمية ،أي كون القطر المعني متقدما ،أو ناميا ،أو من البلد أقل نموا و من خلال ذلك لإنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الملف الغذائي تجد عدة أثار إيجابية فهي كما يلي:[1]

أولا: الاثار الإيجابية للإنظمام:

تتبع الأثار الإيجابية للإنظمام من مقدار المكاسب عليها من انخراطه ضخم هذا التنظيم ،و الانقياد إلى القوانين و المبادئ التي تؤطره ،فمن هذه الاثار ما يلي: [2]

- تمنح الاتفاقيات و قواعدها مناخا غذائيا يسمح بقدر معقول من التنبؤ التجاري بما يحقق هدف اعداد الخطة التسويقية و التصديرية كما أن هذه الاتفاقيات تتضمن التزامات و حقوقا و ممارسة هذه الحقوق يقتصر على دول الاعضاء من دون غيرهم.
- فرصة الدول النامية لانقاد أسواق الدول المتقدمة و هذا من خلال اجراءات المنظمة التي تقضي بإلزام الدول المتقدمة بإلغاء دعم منتجيها ،و إعطاء الفرصة للدول

---

[1]-بن مسعود عطاء الله –مرجع سابق –ص154

[2]-متناوي محمد-المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر اليها واثار المتذتية عن الاقتصاد الوطني-مذكرة ماجيستير-الجزائر-سنة 2003ص133

النامية لدعم قطاعاتها الغذائية من أجل الوصول إلى التنافسية التي تنتج امكانيات أكبر لصادرات هذه الدول لنفاد أسواق الدول المتقدمة.

- احتمال ارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية مما يشجع الجزائر على زيادة الانتاج فيها ، وهذا بدوره يتطلب التأهيل لقطاع الغذائي من الاصلاح متعدد المجالات.
- استفادتها من مبدأ تقسيم العمل و التخصص جراء ارتفاع أسعار الداخلية للمنتجات الغذائية المختلفة ، نتيجة رغم الدعم من القطاع الغذائي و الفلاحي مما يسمح للجزائر بالتوسع في انتاج السلع الغذائية التي تتمتع فيها بميزة نسبية و تكاليف منخفضة ،و لو أدى ذلك إلى إخلال تلك السلع محل انتاج سلع أخرى مرتفعة التكاليف.
- استفادتها من التزام إعطاء المنظمة بإلغاء جميع القيود الفنية على الواردات الغذائية، و خفض القيود الجمركية مما يسمح للصادرات الغذائية للأسواق التقليدية التي كانت تضع قيودا تحد من حجم الصادرات قبل الانظمام إلى المنظمة.
- يعتبر الارتفاع المتوقع في أسعار السلع و المنتجات الغذائية المستوردة من جهة ، و التقلص المتوقع المعونات الغذائية من جهة ثانية، كحافز لتحسين الانتاجية في القطاع الفلاحي، و ذلك من خلال نقل الارتفاع في الاسعار العالمية.
-

ثانيا: الاثار السلبية للإنظمام:

هناك جملة من الاثار السلبية للانظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الملف الغذائي نذكر منها:[1]

- صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات الغذائية المستوردة من الدول المتقدمة بتكلفة أقل و بجودة أفضل مما سيكون له أثر على الصناعات الوطنية خاصة الناشئة.

[1]-متتلوي محمد-مرجع سابق ص135

- يؤدي خفض الرسوم الجمركية إلى عجز الخزينة العامة في الدول النامية و ضعف نحو الاجراءات اللازمة لتمويل النفقات العمومية المتزايدة مما يؤدي إلى زيادة الضرائب ،أو فرض ضرائب و رسوم جديدة على الأفراد و المشروعات التي تؤثر سلبا على تكاليف الانتاج و على الاسعار.
- ضعف القطاع الفلاحي في التأمين السلع الاساسية الغذائية التي تمثل نسبة هامة ضمن الواردات الجزائرية تصل إلى حوالي (1/3) مليار دولار ،أي ثلث الواردات كما أن تحرير التجارة الخارجية بموجب اتفاقيات المنظمة يستلزم رفع الدول المتقدمة الدعم عن منتجاتها الغذائية الشيء الذي يؤدي إلى إرتفاع أسعارها في السوق العالمية.
- ضعف التقنيات الحديثة و التكنولوجية المتطورة فيما يتعلق بإجراءات الصحية اللازمة للمنتجات الغذائية الجزائرية جراء ضعف و قلة المواد المالية اللازمة للأبحاث المتعلقة بذلك.
- قد يترتب على انضمام الجزائر المترقب أن تصبح السوق الجزائرية محل إهتمام العديد من المزارعين الاجانب، و هذا بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي على الغذاء نظرا للمشاكل الغذائية مثل نقص التمويل للمواد الأولية ،و غزو المنتوج الاجنبي للمحلي في اطار منافسة غير متكافئة.
- الإعفاءات من بعض الضرائب المباشرة (كالضريبة على أرباح الشركات, الدفع الجزافي, الرسم على النشاط المهني). هذه الإعانات و الإمتيازات تعتمد عليها الحكومة الجزائرية لأجل تشجيع الإستثمارات المباشرة في التراب الوطني.
- إن الجزائر في المدى القصير و المتوسط خلال العشرية الأولى من هذا القرن, لا يمكن لها في ظل السياسات الإقتصادية الحالية أن تحدث تغيرا في التركيب الهيكلي و القيمي للصادرات تطورا ب
- استفادة بعض المؤسسات من التطور التكنولوجي و الوسائل التي ساعدت الشركات الأجنبية على النجاح.

- السماح للجزائر بالتعامل مع أقطاب اقتصادية أخرى, بدل إعطاء الأولوية للإتحاد الأوروبي.
- جلب الإستثمار الأجنبي المباشر, موجبه سلعا بديلة جديدة تكسب من خلالها أسواق خارجية, و بالتالي تبقى الموارد الطاقوية الأولية هي التي تشكل النسبة الكبرى من حصيلة الصادرات الجزائرية.
- - لن تخضع المنتجات الزراعية إلى أي نوع من الحماية ماعدا الرسوم الجمركية, و التي لابد أن تخفض إلى 24% كأقصى حدّ خلال 10 سنوات, و هذا لن يسمح للجزائر بضمان حماية كافة للمنتجات الزراعية من المنافسة الأجنبية. كما أن أغلب وارداتنا هي سلع استهلاكية, و الجزائر تستورد ما مقداره 3 مليار $ سنويا من المواد الغذائية, , و نظرا لقوانين المنظمة العالمية للتجارة الصارمة المتعلقة بالمواد الغذائية, فإنه يرتقب أن ترتفع أسعار المواد الغذائية, فحسب دراسة أجرتها منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية بالإشتراك مع البنك العالمي, فإن أسعار السلع سترتفع كما هو مبين في الجدول التالي:
- جدول رقم 01: تقديرات الإرتفاع لبعض السلع الغذائية

• السلعة	• نسبة ارتفاع لبعض السلع الغذائية
• الحبوب	• 9%
• القمح	• 17%
• السكر	• 47%
• الخضر	• 12%
• الفاكهة	• 12%
• اللحوم	• 18%
• الألبان	• 41%

- المصدر: صالح صالحي, عن عبد الواحد العفوري, مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير, جامعة فرحات عباس سطيف, الجزائر, 2001 ص 55.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات المقترحة للحد من الاثار السلبية:

لقد أصبح واضح أن النتائج السلبية لتحرير الغذاء على الدول النامية الناتجة عن المنظمة العالمية للتجارة واقعة لا محال ، و لكن إذا نظرنا للإمكانيات المتاحة و الممكنة و الممكن توفيرها، و إذا بحثنا عن سياسات و الادوات القادرة على حسن استغلال تلك الامكانيات و تعظيم الاستفادة من عوائدها ، فإننا نستطيع تدنية الاثار السلبية و تعظيم الاثار الايجابية.
و من خلال ذلك لا ينبغي النظر إلى الاتفاقية على أنها بالنسبة للدول النامية شر لا يدمنه أو واقع مفروض لا يمكن تفاديه بل العكس من ذلك فإن الاتجاه الصحيح و الايجابي يتطلب الأخذ بالأسباب و الخروج من دائرة التخلف، و التفاعل معها لتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة منها و القليل من سلبياتها المحتملة و مهما يكن من مشاكل و تحديات حول الاثار السلبية التي قد تترتب تحرير الغذاء على الدول النامية سواء الدول الاعضاء أو غير الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، يمكن أن تشكل في جوهرها مبررات كافية للإسراع بتحقيق عمليات الاصلاح الغذائي في الدول النامية.

أولا: أسس تنمية القطاع الغذائي بالدول النامية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة:

إن تنمية القطاع الغذائي تتضمن الاستفادة بالإمكانيات المتاحة للدول النامية في تغيير خصائصها الانتاجية و التسويقية و الاستفادة من امكانيات تكاملها بما يزيد من فرص تحقيق الاثار الإيجابية و يقضي على مسببات حدوث الاثار السلبية.
و ترتكز فكرة على ضرورة تنمية القطاع الغذائي بما يوفر له إمكانيات المنافسة العالمية، و القدرة على النهوض بقطاع التصنيع الغذائي، و الذي يعد النهوض به و زيادة قدرته التنافسية العالمية من أهم متطلبات استمرار نمو قطاع غذائي فتنمية القطاع الغذائي تعني توفير المدخلات البشرية و المادية بأسعار اقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الغذائي ،بما يدني

خسائر و تعظيم مكاسب الانظمام لمنظمة العالمية للتجارة ،و تتمثل هذه الأسس فيما يلي:[1]

1 -القطاع الغذائي دافع لعملية التنمية الاقتصادية:

يتمثل جانب كبير من مشكلة القطاع الغذائي بالدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة في وقوعه ضحية اعتناق صانعي السياسات و متخذي القرارات الاستراتيجية " التصنيع كأسس للتنمية "

و من أهم الافكار التي تم اعتناقها أفكار "أرثر لويس " و سنجر التي تتلخص في ضرورة الابقاء على الداخل الحقيقي في القطاع الغذائي عند مستوى الأجر الكفاف ، و أن يكون هذا الدخل دائما أقل من الدخل الحقيقي في القطاع الصناعي بما يؤدي إلى تحويل عنصري العمل و رأس المال من قطاع زراعي إلى قطاع غذائي، و قد أدرك الاقتصاديون في الو.م.أ و بشكل مبكر حل مشكلة الغذاء في أمريكا و المتمثل في عدد المستهلكين ،حيث اعتبروا أن مشكلة الفوائض في النشاط الغذائي لا تكمن في فوائض القمح ،و غيرها من المحاصيل الاخرى ، و على خلاف ما تم اعتناقه من افكار و ما تم صياغته من سياسات لتحقيقها و تأكيدا لضرورة تصحيح المفاهيم حول أهمية القطاع الغذائي كدافع لتنمية الاقتصادية فإنه يجب:

1 -ضرورة ارتفاع دخول المستهلكين كضرورة لتنمية القطاع الغذائي من خلال توفير الحفز على الانتاج و تجنيب قدر من الدخل اللازم لوفاء متطلبات تنمية القطاع ، بل و تنمية قطاع التصنيع الغذائي و القطاعات الاخرى بزيادة مخرجاتها و لكي يتم لا بد من العمل على:

1 -ترشيد استخدام المدخلات الغذائية من خلال تحسين نوعيتها و طرق مما يؤدي إلى تحقيق نفس القدر من الانتاج بإستخدام قدر أقل من المدخلات ، و ذلك بهدف رفع دخل المنتجين.

2 -تقليل نسبة الفائد و التالف من المنتجات الغذائية و بصفة خاصة الفاكهة و الخضر، و التي نسبة الفاقد فيها 30 % بالنسبة للفاكهة

[1] -P.A.SAMUELSON. L offre et le demande- agricoles. A colin. Tome 2.1972 P 58

3 -خلق هوامش ربح اضافية للمنتجين الغذائيين من خلال توسيع نطاق الانتاج الغذائي بحيث لا يصبح قاصرا على الانتاج النباتي

2 -تحسين نوعية إستخدام مدخلات عمليات إنتاجية:

و هنا يبرز دور الجمعيات كحلقة وصل بين الحكومة و المنتجين الغذائيين في إطار السعي لتنمية و النهوض بالقطاع الغذائي ضمن مسؤولية جمعيات بدافع الحرص على تحقيق اعضائها أن تنقل نتائج البحوث الغذائية التي تتطلع بها الحكومة إلى حيز التنفيذ سواء ما ارتبط من هذه البحوث في مجالات تحسين التربة الزراعية أو تطوير أساليب الري و انتقاء البذور المرتفعة للإنتاجية القدرة العالية على مقاومة الاثاث و كذا الاقتناء لسلالات الممتازة في مجالات الانتاج.

و يعتبر ذلك من أهم أدوار التعاونيات الذاتية خاصة و أن غالبية المنتجين الغذائيين يتمون بسوء المزج و استخدام المدخلات الغذائية رغم جهود الحكومة في هذا المجال ،هذا علاوة على تعدد الوسطاء بين منحنى قطاع غذائي و طالبي منتجاته سواء لأغراض الاستهلاك و هنا يبرز دور التعاونيات التالية:[1]

- توفير البيانات و المعلومات الفعلية و المتوقعة عن عرض و طلب على كافة المجالات للانتاج الغذائي بما يتضمنه من تحديد الفرص التسويقية المتاحة في السوقين المحلي و العالمي سواء لأغراض الاستهلاك و التصنيع الغذائي ،مع ضرورة اتاحة هذه المعلومات للمنتجين الغذائيين بصورة مبسطة بما يتناسب و انتشار الامية في الدول النامية.
- و لكن يتحقق الأمر بصورة موضوعية لابد من أن يتوفر للباحثين التسويقيين لحساب الاعضاء التعاونيات الذاتية إمكانيات الاتصال بمراكز المعلومات المتوفرة مثل الجهاز المركزي للاحصاء و الفرق التجارية و المكاتب التمثيل التجاري.

[1]-محمد عمر حامد ابودوح-منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية-مصر-الدار الجامعية2003-ص236-237

3 -تفادي التمويل الائتماني:

يشمل التمويل الإئتماني عمليات الحصول على القروض النقدية بنظام الفوائد و بمثل نظام الاقتراض بالفوائد بصفة عامة تحويل لأحد عناصر التكاليف المتغيرة إلى أحد عناصر التكاليف الثابتة ،و تزداد أهمية توخي الحذر عند الالتجاء إلى التمويل الائتماني للقطاع الغذائي لدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة بل مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى بدول النامية فمن غير المتوقع أن يلجأ المنتج الغذائي بالدول النامية إلى اعداد دراسات الجدول اللازمة لعقد القرض، بما يتضمنه ذلك معرفة التكلفة الحقيقية لإقتراض و اختيار مجالات استخدام القرض و في توقيتها الزمني مع مواعيد استحقاق أقساط و فوائد و قروض فإنتشار الأمية و قلة الخبرة بالتمويل الإنتمائي الحديث عن دراسات جدوى القرض في غير الأغراض استثمارية

4 -انتهاج استراتيجية للتصنيع الغذائي:

استمرار في السعي للاستقرار و تنمية جانب الطالب على المنتجات القطاع الغذائي في السوقين المحلي و العالمي ،تبرز أهمية استراتيجية التصنيع الغذائي في تحقيق درجة عالية من التكامل بين الغذاء و التصنيع الغذائي و يتضمن ذلك:

- زيادة نسبة المدخلات الغذائية في المنتجات الصناعية من خلال تجنب المعوقات التي دفعت إلى زيادة المدخلات الغذائية المستوردة رغم توفر المدخلات الوطنية بل و تصدير جانب كبير في صورته الخام.
- قيام المنتجين الغذائيين بجانب من مجالات التصنيع الغذائي خاصة الصناعات كثيفة عند العمل، محدود الاحتياجات الرأسمالية و هنا تبرز أهمية التركيز على الصناعات الصغيرة المنتشرة جغرافيا بانتشار المحلات الغذائية. و ما يرتبط من انتاج. و يلاحظ أن التركيز على الصناعات تبديلا عن الصناعات ذات الاحكام الكبيرة و الصناعات المكثفة رأس المال من انتاجهم الغذائي خاصة من ذلك أن يتوفر لصغار المنتجين الغذائيين القدرة على زيادة تعظيم مكاسبهم من انتاجهم الغذائي و يلاحظ أن هذه الدعوة تتوافق و طبيعة العديد من الصناعات الغذائية التي تهدف إلى القضاء على دور الوسطاء من خارج

القطاع في الربط بين الانتاج و التصنيع الغذائي و يتضمن ذلك مراعات التوزيع الجغرافي حسب امكانيات توفير المدخلات الغذائية.[1]

5 -استخدام السياسات الملائمة دون التعرض لأحكام المنظمة العالمية للتجارة:

لما كانت الأسس السابقة قد تضمنت الاثار المرغوب احداثها و تلك التي يجب تجنب حدوثها على أهم المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية الحاكمة لعمليات تخصيص و استخدام الموارد و تعظيم الاستفادة بمخرجات العمليات الانتاجية للقطاعي الغذاء و التصنيع الغذائي، و هنا تبرز أدوات تدخل الحكومي و التي يجب اقتناء أكثر تأثير على تلك المتغيرات ،دون اغفال حتمية عدم تعارضها مع المنظمة العالمية للتجارة التي أصبحت احكامها بمثابة قيود على ما يمكن استخدامه من أدوات في سبيل تحقيق أهداف المجتمعات الملتزمة بإحكامها فقد أصبحت السياسة الاتفاقية بديلا عن السياسة السعرية فيها تضمنت القائمتان الخضراء و الزرقاء باستثناء الحد الأدنى من برامج اتفاقية لا تتعارض مع احكام المنظمة أن لا يؤدي ذلك إلى تميز المعاملة الضريبية للخدمات و المنتجات الوطنية التي تميز المعاملة للضريبة للخدمات و المنتجات الوطنية مقارنة بالخدمات و المنتجات الاجنبية ،و يتضمن ذلك الحصول على المستثمر الاجنبي على ذات الحوافز التي يحصل عليها المستثمر الوطني ،و عدم اشراط ارتباط في استيراد الحوافز الضريبية باستخدام نسبة معينة من المدخلات المحلية.

[1]-محمد عمر ابودوح-مرجع سابق ص 251-253

مقدمة الفصل الاول:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة أهم هذه الترتيبات لما لها من أثار اقتصادية و قانونية على دول العالم.
و انطلاقا من كل هذا سنحاول التطرق في هذا الفصل من خلال:

* المبحث الأول ماهية المنظمة العالمية للتجارة.

* المبحث الثاني: عن الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة.

خلاصة الفصل الأول:

بينما يبحث المجتمع الدولي عن سبل لضمان مستقبل أكثر إشراقا لكل الناس فإن جولات التجارة الجديدة تضم البلدان المتقدمة و البلدان النامية على سواء تبشر بتحقيق فتوحات في مجالات التي مازالت فيها الحماية المركزية و تطوير بنيان تجاري يلبي احتياجات المنظمة العالمية للتجارة ، و يدعم التنمية الاقتصادية إلى حد سواء.

رغم كل هذه الانجازات التي قامت بها المنظمة العالمية للتجارة في سبيل تحسين فرص الوصول إلى الأسواق بدرجة كبيرة بالنسبة للمنتجات الزراعية و الصناعية للبلدان النامية بصفة خاصة ،إلا أن النظام التجاري العالمي يوجه تحديات كبيرة حيث أن الحماية بقيت عالية و مركزة في مجالات لها أهمية خاصة للبلدان النامية مثل الزراعة حيث لم تطرأ عليها سوى تقدم محدود في تخفيض الرسوم الجمركية المرتفعة.

مقدمة الفصل الثاني :

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى العناصر التالية:

* المبحث الأول: مساهمات القطاع الزراعي في التنمية في الجزائر

* المبحث الثاني: تأثير المنظمة العالمية للتجارة على واقع الأمن الغذائي في الجزائر

خلاصة الفصل الثاني:

إن اثار النظام التجاري الجديد على الدول النامية مختلطة ،فيها السلبي و فيها الايجابي .لكن غالبية الاثار السلبية مؤكدة الوقوع بينما غالبية الاثار الايجابية احتمالية و أقرب إلى الفرص التي قد يتسنى للدول النامية الانتفاع بها أو لا يتسنى لها ذلك بحسب ظروفها ،و سوف تختلف من دولة إلى اخرى ، و بحسب عوامل المتعددة أهمها درجة التطور الاقتصادي للدولة و مدى الانتفاع الاقتصادي الوطني ،بالإضافة إلى مدى ما يمتلك من مزايا نسبية ،و مدى قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف و مدى قابلية السياسات الاقتصادية للتغير استجابة التغيرات المحتملة البيئة الاقتصادية الدولية و بحسب ما تبذله من جهود لتوفير المتطلبات الاخرى لتحويل المنافع المحتملة إلى منافع فعلية ، و بحسب السلوك العلمي الذي سوف تتخذه الدول الصناعية المتقدمة بالنسبة إلى تطبيق الاتفاقات الجديدة.

إذا تم ترتيب و مراعاة الاولويات في وضع استراتيجيات مقترحة لتفعيل الغذاء في الذول النامية على مواجهة مختلف المستجدات و التطورات على الساحة العالمية بما في ذلك قضايا تحرير التجارة الدولية ،فسوف تكون التكتلات الاقتصادية في الدول النامية و التعاون الحقيقي في جميع المجالات الاستراتيجية الوحيدة القادرة على تحقيق التنمية المستدامة.

الخـــــــاتـمة

من خلال دراستنا للأمن الغذائي على الدول النامية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فإن الملف الغذائي في المنظمة يعتبر حجر الزاوية في المؤتمرات الوزارية القادمة، بسبب الدعم الهائل الذي يحظى به، خاصة من الدول المتقدمة و على هذا، فإن أي إتفاق قد يصل إليه المفاوض في المنظمة، قد يهبط بسقف تلك التعريفات، و لكنه بأي حال لن يخفض التعريفات المطبقة فعليا، و التي سبق و أن أشرنا لإرتفاعها، مما يعني أن تخفيض قد يتوصل إليه المفاوضون لن يؤدي إلى المزيد من النفاذ في الأسواق الغذائية في الشمال و تخصص الدول الغنية حصصا كمية ضئيلة لدول المنتجات الغذائية إلى أراضيها، مما يحول دون الدخول الحر لسلع دول النامية الغذائية إلى أسواق تلك الدول الغنية. إن غالبية الأثار التحرير الغذائي على الدول سلبية مؤكدة الوقوع، بينما غالبية الأثار الإيجابية إجمالية و أقرب إلى الفرص، و لتخفيف من هذه الأثار السلبية يتعين على الدول النامية بناء شبكات أمان إجتماعي جيدة الأداء لتخفيف من وطأة التحرير، و في نهاية هذا البحث و ضمن الخاتمة سنتطرق أولا إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها كخلاصة لدراسة الإشكالية المطروحة و التأكد من صحة الفرضيات المقترحة.

نتائج البحث:

1 - أصبحت المنظمة العالمية للتجارة واقعا عالميا تشمل عضوية معظم دول العالم و هو ما يؤكد على أن غالبية التجارة العالمية من السلع و الخدمات تنتظم وفق إتفاقيات هذه المنظمة، و منه فإن التعامل مع المجتمع الاقتصادي و التجاري العالمي أصبح صعبا أمام الأطراف خارج هذه المنظمة حيث تنعكس عليهم كافة الأثار السلبية بمقررات تحرير

التجارة، دونما أن يكون لهم الحق في الإنتفاع بالجوانب الإيجابية التي توفرها و تضمنها نتيجة ضعف القدرة التفاوضية لهذه البلدان و تفرقها.

2 - إن تباين الدراسات حول الأثار المتوقع حدوثها ضمن اتفاقية المنظمة التجارة العالمية تشترك فيها أغلب الدول النامية كما أسلفنا، إلا أن نسبة الاستفادات تتفاوت من دول النامية لأخرى و هذا يعود لكون الاثار المتوقعة في اقتصاديات الدول النامية متباينة فيه الايجابية و السلبية ، و إذ كان غالبية الأثار السلبية مؤكدة الوقوع فإن الاثار الايجابية احتمالية الوقوع أقرب إلى الفرص التي تنتمي للدول النامية انتفاع بها.

3 - يؤكد التحليل الدعم الغذائي و تميز هذه الأخيرة بخصائص تجعلها الظروف العمل التلقائي لسوق تواجه عدم الاستقرار المزمن فالإنتاج الغذائي يتميز بعلاقته بأطوار النمو البيولوجي، حيث تتدخل العوامل الطبيعية بشكل كبير في تحديد نتائجه، و في مقابل ذلك، يتميز العرض بعدم المرونة في الأجل القصيرة و بتشتته، أي بتعدد المنتجين إلى جانب ذلك يتميز الطلب على السلع الغذائية بتدني مرونته بدلالة في السعر.

المـــراجـع

*سمير صارم-معركة سيال من اجل التنمية-دار الفكر سوريا-ط1-2000

*عبد الناصر نزار العابدي-منظمةالتجارة العالمية و الاقتصاديات الدول النامية-دار صفاء الاردن1999

*علي ابراهيم- منظمة التجارة العالمية-دار النهضة العربية –مصر1997

*سميرعبد العزيز-التجارة العالميةمن الجات الى منظمة التجارة العلمية –مطبعة اشعاع-مصر2001

*عبد المطلب عبد المجيد-الجات اليات منظمة العالمية للتجارة-دار جامعية-مصر 2003

*اسامةمجذوب-العولمة والاقليمية –دار مصرية اللبنانية-القاهرة2001

*د.صفوت محمد قابل منظمة العلمية للتجارةوتمرير التجارة الدولية-دار جامعية-الأسكندرية-سنة2008

*د.فوزية غربي- الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي حالة الجزائر-مركز دراسات الحمراء-بيروت لبنان-سنة 2003

*د-محفوظ لعشب-ديوان المطبوعات الجامعية-بن عكنون-الجزائر-سنة2006

* بن مسعود عطاء الله- اثرالمنظمة العالمية للتجارة الاثر الزراعي في اقتصاديات دول النامية جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-2006

*متتاوي محمد المنظمة العالمية للتجارة انضمام الجزائر اليها و اثار المترتية عن الاقتصاد الوطني-سنة2003

*مجلت الباحث تصدر عن كلية علوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-العدد5-سنة2007